

النتائج الرئيسية

حالة اتفاقية حظر الألغام لعام 1997

هناك 164 دولة طرف في اتفاقية حظر الألغام، ودولة واحدة موقعة لم تصدق بعد على الاتفاقية، وهي جزر مارشال. للسنة الثالثة على التوالي، صوتت 169 دولة، بما في ذلك 11 دولة غير موقعة، لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوي الذي يدعو إلى التعميم والتنفيذ الكامل للاتفاقية.

- لم تصوت أي دولة ضد القرار، بينما امتنعت 17 دولة عن التصويت، بما في ذلك الدولتين الطرفين بالاو وزيمبابوي.

الاستخدام

من منتصف عام 2020 وحتى أكتوبر 2021، أكد مرصد الألغام الأرضية استخدام جديد للألغام المضادة للأفراد من قِبَل القوات الحكومية لدولة واحدة، وهي دولة ميانمار التي ليست طرفاً في اتفاقية حظر الألغام.

- هناك مؤشرات على حدوث استخدام جديد للألغام المضادة للأفراد أثناء النزاع على ناغورنو كاراباخ في أواخر عام 2020، ولكن لم يكن من الممكن تأكيد الاستخدام الجديد أو إسناد المسؤولية إلى قوة مقاتلة معينة.

استخدمت الجماعات المسلحة غير الحكومية الألغام المضادة للأفراد في ستة دول على الأقل خلال فترة التقرير، وهي: أفغانستان وكولومبيا والهند وميانمار ونيجيريا وباكستان.

- كانت هناك تقارير غير مؤكدة عن استخدام متقطع للألغام من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية في الكامبيرون ومصر والنيجر والفلبين وتايلاند وتونس وفنزويلا.

تدمير المخزون والألغام المحتجزة

لقد دمرت الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام أكثر من 55 مليون لغم مضاد للأفراد من مخزونها، بما في ذلك تدمير أكثر من 106,500 لغم في عام 2020.

- أكملت سريلانكا تدمير مخزونها من الألغام الأرضية في عام 2021، وبذلك يصل العدد الإجمالي للدول التي أعلنت استكمال تدمير مخزونها إلى 94 دولة.
- لا تزال اليونان وأوكرانيا تنتهكان الاتفاقية، حيث تخلفت كلتاهما عن المواعيد النهائية لاستكمال تدمير مخزونها (2008 و2010 على التوالي).
- تمتلك دولتان طرفان ما يقرب من 3.6 مليون لغم مضاد للأفراد لا يزال يجب تدميره، وهما: أوكرانيا (3.3 مليون) واليونان (343,413).

أفادت 63 دولة طرف أنها تحتفظ بمجموع إجمالي يزيد عن 135,000 لغم مضاد للأفراد لأغراض التدريب والبحث، بما في ذلك 30 دولة تحتفظ كل منها بأكثر من 1,000 لغم.

- دمرت تشيلي ما تبقى من ألغامها المحتفظ بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- سبغ دول أطراف لم تبلغ قط عن استهلاك أي ألغام محتفظ بها للأغراض المسموح بها منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لها، وهي: بوروندي والرأس الأخضر وجيبوتي ونيجيريا وعمان والسنغال وتوغو.

الإنتاج

يحدد المرصد 12 دولة كدول منتجة للألغام المضادة للأفراد، وهي: الصين وكوبا والهند وإيران وميانمار وكوريا الشمالية وباكستان وروسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام. ولا يمثل ذلك أي تغيير عن تقرير العام الماضي.

- تقوم كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بتطوير واختبار أنظمة ألغام أرضية جديدة. وعلى الرغم من التركيز على الألغام المضادة للمركبات، إلا أن هذه الأنظمة قد تتضمن عناصر تنشط من قبل الضحايا.
- كشفت روسيا أيضاً عن نوع جديد من الألغام المضادة للأفراد كان قيد التطوير منذ عام 2015 على الأقل، وهو POM-3، الذي يتم تنشيطه زلزالياً.

الضحايا

كان عام 2020 هو العام السادس على التوالي الذي تُسجل فيه أعداد كبيرة من الضحايا بسبب الألغام، بما في ذلك الأنواع المرتجلة، فضلاً عن مخلفات الذخائر العنقودية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب. إن استمرار ارتفاع إجمالي عدد الضحايا المسجل هو في الغالب نتيجة لزيادة الصراعات والتلوث اللذان تمت ملاحظتهما منذ عام 2015.

- في عام 2020، تم تسجيل ما لا يقل عن 7,073 ضحية من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب: قُتل 2,492 شخصاً وأصيب 4,561 آخرون، في حين أن حالة البقاء على قيد الحياة كانت غير معروفة لـ 20 ضحية.
- يمثل إجمالي عام 2020 زيادة عن الـ 5,853 ضحية المسجلة في عام 2019، وهو أكثر من ضعف أقل إجمالي سنوي مُسجل (3,456 في عام 2013).
- الغالبية العظمى من الضحايا المسجلة بسبب الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب كانت من المدنيين (80٪) الذين تم معرفة حالتهم.
- في عام 2020، شكّل الأطفال نصف مجموع الضحايا المدنيين الذين تم معرفة الفئة العمرية الخاصة بهم (1,872).
- كما في السنوات السابقة، في عام 2020، شكّل الرجال والفتيان غالبية الضحايا (85٪) الذين تم معرفة جنسهم.

تم تحديد الضحايا في عام 2020 في 54 دولة ومنطقة أخرى، منها 38 دولة طرف في اتفاقية حظر الألغام.

- سجلت سوريا غير الموقعة أكبر عدد من الضحايا السنوية (2,729) للمرة الأولى منذ أن بدأ المرصد تقديم التقارير في عام 1999.
- الدول الأطراف التي سجلت أكثر من 100 ضحية في عام 2020 هي: أفغانستان وبوركينا فاسو وكولومبيا والعراق ومالي ونيجيريا وأوكرانيا واليمن.

التلوث

لا يزال هناك تلوث بالألغام المضادة للأفراد في ما لا يقل عن 60 دولة ومنطقة أخرى، حتى أكتوبر 2021. ويشمل ذلك 33 دولة طرف أعلنت التزامها بالتطهير بموجب المادة 5 من اتفاقية حظر الألغام، بالإضافة إلى 22 دولة غير طرف وخمس مناطق أخرى.

- أبلغت ثلاث دول أطراف من الدول التي أعلنت في السابق أنها خالية من الألغام المضادة للأفراد عن حدوث المزيد من التلوث وقدمت طلبات جديدة لتمديد مهلة التطهير بموجب المادة 5، وهي: غينيا بيساو وموريتانيا ونيجيريا.

- بالإضافة إلى ذلك، هناك أربع دول أطراف معروف أو مشتبه أنها تحتوي على تلوث متبقي (الجزائر والكويت وموزمبيق ونيكاراغوا)، بينما تحتاج خمس دول أطراف إلى تقديم معلومات بشأن التلوث المعروف أو المشتبه به بسبب الألغام المرتجلة (بوركينافاسو والكاميرون ومالي وتونس وفنزويلا).

تم الإبلاغ عن وجود تلوث ضخم للألغام المضادة للأفراد (حدده المرصد على أنه أكثر من 100 كيلومتر مربع) في تسع دول أطراف، وهي: أفغانستان والبوسنة والهرسك وكمبوديا وكرواتيا وإثيوبيا والعراق وتركيا وأوكرانيا واليمن.

- من المرجح أن يكون حجم التلوث في اثنتين على الأقل من هذه الدول، وهما إثيوبيا وأوكرانيا، أقل بكثير بمجرد إجراء المسح.

التطهير

أبلغت الدول الأطراف عن تطهير ما لا يقل عن 146 كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة وتدمير أكثر من 135,500 لغم مضاد للأفراد في عام 2020. وبالمقارنة، تم الإبلاغ عن تطهير 156 كيلومتر مربع وتدمير حوالي 122,000 لغم في عام 2019.

- أبلغت كمبوديا وكرواتيا عن أكبر تطهير إجمالي للمناطق الملوثة في عام 2020، حيث أبلغت كل منهما عن تطهير أكثر من 45 كيلومتر مربع وتدمير مجموع إجمالي أكثر من 15,000 لغم مضاد للأفراد.
- أعلنت تشيلي والمملكة المتحدة الانتهاء من تطهير المناطق الملوثة في عام 2020. وكانت الأرجنتين متأثرة بالألغام بسبب تأكيد سيادتها على جزر فوكلاند/جزر مالفيناس، ولكنها لم تقر بعد باستكمال التطهير.
- في عام 2020، واصلت كل من أفغانستان والعراق واليمن عمليات إزالة الألغام على الرغم من استمرار الصراع أو انعدام الأمن.
- أبلغت خمس دول أطراف عن عدم التطهير في عام 2020، وهي: قبرص والإكوادور وموريتانيا وبيرو والسنغال.
- شكّل وباء كوفيد-19 تحديات لعمليات إزالة الألغام في العديد من الدول الأطراف، مما أدى إلى التعليق المؤقت لأعمال التطهير في أنغولا وتشاد وإثيوبيا وصربيا وجنوب السودان وزيمبابوي.

اعتبارًا من أكتوبر 2021، كان لدى 24 دولة من الدول الأطراف مواعيد نهائية للوفاء بالتزامات التطهير بموجب المادة 5 قبل أو في موعد لا يتجاوز عام 2025، في حين أن سبع دول أطراف لديها مواعيد نهائية بعد عام 2025.

- طلبت سبعة دول تمديد المواعيد النهائية للتطهير في عام 2021، وسيتم النظر في الطلب في الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف في نوفمبر، وهذه الدول هي: قبرص وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا بيساو وموريتانيا ونيجيريا والصومال وتركيا. تفتقر بعض هذه الطلبات إلى خطط عمل محددة التكلفة ومفصلة لعدة سنوات مع توقعات سنوية للتطهير والمسح.
- كان من المتوقع أن تقدم إريتريا طلب لتمديد مهلة التطهير، لكنها لم تفعل ذلك بعد، وهي لا تزال تنتهك الاتفاقية منذ انتهاء مهلة المادة 5 في ديسمبر 2020.
- يبدو أن كرواتيا وعمان وفلسطين وجنوب السودان وسريلانكا وطاجيكستان وتايلاند وزيمبابوي هم فقط الدول التي في طريقها للوفاء بالمواعيد النهائية للتطهير. وبالنسبة للدول الأطراف الـ 16 الأخرى التي لديها مواعيد نهائية للتطهير، فإن توقعات الإفراج عن الأراضي متأخرة أو تقدمها غير واضح.

التوعية بالمخاطر

في عام 2020، كان من المعروف أن 26 دولة طرف قد قدمت توعية بالمخاطر للسكان المتضررين من التلوث بالألغام المضادة للأفراد.

- كان لدى 15 دولة من الدول الأطراف آليات لتنسيق التوعية بالمخاطر، إما من خلال اجتماعات مجموعة عمل فنية محددة أو من خلال إدراجها في اجتماعات تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام للمجموعة الفرعية للأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة.
- لم تتضمن أي من الدول الأطراف التي قدمت طلبًا لتمديد المواعيد النهائية للتطهير في عام 2021 خططاً محددة التكلفة ومفصلة لعدة سنوات من أجل التوعية بالمخاطر.

تأثرت التوعية بالمخاطر بشكل كبير بسبب وباء كوفيد-19، حيث إن التباعد الجسدي والقيود الأخرى حدثت من الأنشطة التي يتم إجراؤها عادةً للوصول إلى المجتمعات المتضررة ولتعزيز التغيير السلوكي، مثل الجلسات التي تتم وجهاً لوجه.

- تكيفت الدول الأطراف والمشغلون مع الظروف المتغيرة من خلال تنفيذ وتوسيع الأساليب عبر الإنترنت لتقديم التوعية بالمخاطر، بما في ذلك وسائل الإعلام وتطبيقات الهواتف المحمولة ومنصات التواصل الاجتماعي. كما واصلت الشبكات المحلية من المتطوعين المجتمعيين تقديم رسائل السلامة عندما كانت فرق التوعية بالمخاطر لا تتمكن من القيام بذلك.

مساعدة الضحايا

النتائج التالية تتعلق بـ 34 دولة طرف بها أعداد كبيرة من ضحايا الألغام.

- في عام 2020، واجهت أنشطة الرعاية الصحية وإعادة التأهيل، التي كانت في السابق أكثر قطاعات مساعدة الضحايا دعماً، تحديات متزايدة ومتعددة في العديد من البلدان، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الضحايا وتنسيق الخدمات وتوريد المواد.
- 14 دولة فقط من الدول الأطراف البالغ عددها 34 لديها خطط لمساعدة الضحايا أو خطط ذات صلة بذوي الإعاقة لتلبية الاحتياجات المعترف بها والثغرات في المساعدة. ولا يزال هناك 10 دول أطراف على الأقل بحاجة إلى اعتماد أو استكمال مراجعة مشروع استراتيجية وطنية للإعاقة ذو صلة بتنفيذ مساعدة الضحايا.
- كان لدى ما لا يقل عن 22 دولة من الدول الأطراف آليات تنسيق "نشطة"، بينما شارك ممثلو الناجين في عمليات التنسيق في ثلثي تلك الدول الأطراف. ومع ذلك، لم يكن هناك دليل قاطع بأنه تم النظر في مدخلاتهم أو التصرف بناءً عليها.
- لا تزال هناك ثغرات كبيرة في الحصول على الفرص الاقتصادية للناجين وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من الدول الأطراف حيث تكون هناك حاجة ماسة لفرص كسب العيش.

تتضمن خطة عمل أوسلو التزامًا بحماية الضحايا في حالات الخطر، بما في ذلك حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية. أصبح هذا الإجراء مهمًا بشكل خاص في سياق كوفيد-19 من أجل مواصلة تنفيذ مساعدة الضحايا مع معالجة القيود الإضافية الناجمة عن التقييدات المرتبطة بالوباء.

دعم الأعمال المتعلقة بالألغام

ساهمت الجهات المانحة والدول المتضررة بمبلغ 643.5 مليون دولار أمريكي في الدعم الدولي والوطني المشترك للأعمال المتعلقة بالألغام في عام 2020.

استقر مستوى الدعم الدولي للأعمال المتعلقة بالألغام الذي قدمته الجهات المانحة عند 565.2 مليون دولار في عام 2020، مقارنة بـ 561.3 مليون دولار في عام 2019.

- جاءت غالبية التمويل من قِبَل عدد قليل من المانحين، مع مساهمة الجهات المانحة الخمس الكبرى - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان والنرويج - بنسبة 75٪ من إجمالي التمويل الدولي لعام 2020 (426.1 مليون دولار).

- تلقت الدول الخمس الأولى المستفيدة - العراق وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأفغانستان وكولومبيا وكرواتيا - إجمالي 252.8 مليون دولار، وهو ما يمثل 45% من إجمالي الدعم الدولي.
- تم توزيع التمويل الدولي على القطاعات التالية: التطهير والتوعية بالمخاطر (68% من إجمالي التمويل)، ومساعدة الضحايا (6%)، وبناء القدرات (4%)، والمناصرة (1%)، أما بالنسبة لك 21% المتبقية، فهي إما غير مصنفة حسب الجهات المانحة أو غير مخصصة.
- في عام 2020، زاد وباء كوفيد-19 من الحافز للمزيد من المرونة والاستجابة من الجهات المانحة لضمان استمرار العمليات حيثما كان ذلك ممكناً.

حدد المرصد 14 دولة متضررة أفادت بتقديم مجموع إجمالي يقدر بـ 78.3 مليون دولار من الدعم الوطني لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام الخاصة بها في عام 2020، وهي أنغولا والبوسنة والهرسك وكمبوديا وكولومبيا وكرواتيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولبنان والنيجر وبيرو وصربيا والسودان وطاجيكستان وتابلاند وتركيا.